بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوات والأخوة الافاضل

الضيوف الكرام

يسرني أن أحييكم وأرحب بكم وأشكركم على حضور هذا المؤتمر المخصص لمناقشة موضوع حيوي ومهم هو (المواطنة العربية - مفهوم ومحتوى).

يسرني بدايةً أن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من السيدات نواب رئيس المعهد:

أ. سميرة رجب - رئيسة اللجنة التحضيرية

أ. د. زهية جويرو - رئيسة اللجنة العلمية

د. إلهام لطيفي - رئيسة سكرتارية المؤتمر

والأساتذة رؤساء الوحدات الفكرية والتنفيذية والإدارية على الجهود الطيبة والمخلصة والمتفانية التي بذلوها في الإعداد للمؤتمر علمياً وتنظيمياً وإدارياً. ويسعدني ان اتوجّه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور حاتم السريطي أستاذ التكنولوجيا الرقمية في جامعة البحرين على جهوده الطيبة في تنظيم جدول أعمال المؤتمر رقمياً، وعلى تعاونه المستمر ومساهماته الثمينة في تنظيم الشؤون التقنية والرقمية المتعلقة بعمل المعهد ووحداته وموقعه الرسمي.

كما ونشكر الأساتذة الباحثين على جهودهم في إعداد البحوث التي تجاوز عددها (٦٠) ستين بحثاً نوعياً في موضوع المواطنة العربية - مفهوم ومحتوى، والتي ستتم مناقشتها على مدار ثلاثة أيام بواقع أربع جلسات يومياً.

متمنياً للجميع دوام الصحة الموفقية، ولهذا المؤتمر الهام النجاح في تحقيق أهدافه.

فلسفة المواطنة

في سياق الفلسفة، يمكن النظر إلى مفهوم المواطنة على أنه: نظام أخلاقي وحضاري يهدف إلى نشر القيم والمبادئ الإنسانية في مجتمع ما، ويضمن المشاركة بين فئات المجتمع بما يعزز الوعي بالمسؤولية الجماعية، وتتضمن الفلسفة الحديثة تفكيراً تقدمياً حول مفهوم المواطنة، إذ تُركّز على أهمية المساواة في الواجبات والحقوق بين أفراد المجتمع، ومسؤوليتهم العامة

أمام القانون وعدم التمييز بينهم على أساس الدين أو الطائفة أو العرق أو القومية أو الجنس أو المعتقد، وضمان حرية الفكر والرأي والتعبير بما يعزز المشاركة السياسية والاجتماعية.

وبذلك فإن فلسفة المواطنة بصورة عامة تمثل نقطة التقاء بين أفراد المجتمع وفئاته ومؤسساته لبناء مجتمع حديث تعددي وعادل، تنصهر فيه النزعات والنعرات القومية والدينية والطائفية والقبلية والمناطقية كافة؛ مجتمع حر ومتوحد يحترم حقوق الإنسان ويقبل الاختلاف ويتعامل معه بوعي ومعرفة ويسعى لتحقيق التنمية المستدامة والسلم والأمن المجتمعي الدائم.

تجديد الأطر الفكرية والثقافية

دعونا نتبنى تفكيراً جديداً حول مفهوم المواطنة العربية بوصفها إحدى أركان الفكرة الملهمة لمشروع التجديد العربي وانطلاقاً من كونها مفهوما فلسفياً ذو محتوى متجدد متعدد الأبعاد يتجاوز حدود النظرة الضيقة لمفهوم المواطنة، إلى مجال أرحب تتحقق في إطاره حالة عميقة من التوافق الوطني وعلاقة متينة بين ارادات ومصالح وخصوصيات فئات المجتمع وإثنياته وأفراده، من أهم شروطه العدالة والحرية والشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص واحترام الحقوق والتمسك بالواجبات وسيادة القانون المطلقة، مما يقتضي توفر قاعدة معرفية واسعة تُستمد من المراجعة العميقة والمستمرة والنقد العلمي الموضوعي للمنظومات الفكرية السائدة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والدينية والإعلامية والتربوية واللغوية والأدبية والفنون والتراث وغيرها.

إن المفكر والمثقف العربي مدعوٌ للبحث في هذه المنظومات لتجديد المحتوى الفكري لها بما يعالج مشكلات الحاضر ويلبي تطلعات الشباب وحاجات المستقبل ويواكب التطور العالمي، آخذين بالاعتبار أن المواطنة تُعد قضية فكرية معاصرة ومستقبلية تتعلق بصميم بناء الدولة العصرية الحديثة، وأنها مسألة معقدة ومركبة نتيجة تعدد أبعادها التي تشتمل على مناهج فكرية عديدة ومتحركة في ظل تحولات وتطورات سريعة يشهدها العالم كل يوم.

المواطنة في مجتمع تعددي

لذا فإن المواطنة العربية التي نهدف إلى تأصيل مفهومها وصناعة محتواها هي ليست مجرد تصنيف قانوني لفرد أو فئة أو مجموعة من البشر أو تحديد للحقوق والواجبات لهذا الطرف أو ذاك فحسب، بل إنها تجربة حياتية شاملة بحاجة إلى مستوى رفيع من الحب والانتماء الوطني والمشاركة الفعالة والقدرة على الارتقاء فوق النزعات الضيقة، والايمان بالتعايش السلمي

والقبول بالآخر في مجتمع متعدد الثقافات والإرادات والرغبات والمصالح والانتماءات، والى عقول عظيمة هاجسها التشكيك بما هو قائم وإثارة السؤال، وتتأثر هذه التجربة الحياتية بعوامل عدة كالتاريخ والثقافة والعلوم ومناهج التربية والاتصال واللغات والاداب والسياسة والاقتصاد والفنون والتقاليد والخصوصيات وغيرها.

فالتاريخ الطويل للوطن العربي الذي شهد تعاقب الحضارات والمدارس الفكرية وتعدد الثقافات والأديان والطوائف والمذاهب والحكومات والأحزاب وصراع الأفكار والمصالح والارتباطات بجهات خارجية، يؤثر بشكل كبير على كيفية تشكّل وعي الفرد والجماعة وعلى مستوى حبّهم وإيمانهم بقضية المواطنة كقانون عصري يصون وحدة الأمة والدولة والمجتمع.

وإن التحولات الكبرى والانتفاضات التي شهدتها وتشهدها الدول العربية تؤثر هي الأخرى بشكل مباشر على تطور مفهوم المواطنة ودرجة الإيمان بها وبأهمية المراجعة الدائمة لتجديد محتواها.

كما وإن القاعدة المعرفية في المجتمع وقيم الحرية والعدالة والمساواة واحترام الحقوق والرغبات والمصالح لأفراد المجتمع والممارسة الديمقراطية.. تُعد تحديات بالغة التعقيد تتحكم بعملية تحقيق المواطنة الحقيقية على مستوى الدولة أو الأمة، وتحدد طبيعة دور الفرد والجماعة في بناء دولة المواطنة العربية ومدى استعداده لحمايتها.

بهذا المعنى، فإن المواطنة العربية، مفهوم حضاري شامل يُعد المستوى الأعلى والأرقى في طبقات بناء المجتمع العربي والضامن لتحقيق مصالح الأمة العليا وفق مبدأ التعددية واحترام خصوصية كل دولة من الدول العربية بما يوفر لكل انسان في الوطن العربي حرية التنقل والعيش والعمل والإقامة ويرتّب عليه حقوقاً وواجبات تحكمها منظومة قانونية حديثة.

الأفكار والمقترحات الأساسية

وفقاً لهذه التحديات فإن بناء مجتمع المواطنة العربية الحقيقية بحاجة إلى حرب فكرية سلاحها المعرفة وقادتها أهل العلم والفكر وضحاياها دعاة التخلف والجهل والانحطاط والرذيلة؛ ويتطلب بذل جهود جادة من فئات المجتمع كافة، وفي مقدمتها النخبة المفكرة التي تقع على عاتقها مسؤولية الإنتاج الفكري الوطني والإنساني الرفيع بما يعزز الوعي والإدراك بأهمية الحوار والتفاعل بين الثقافات والتقارب والانسجام بين الاديان والقوميات والأيديولوجيات وتعزيز دور المؤسسات الديمقراطية... الأمر الذي يضع أمام المفكرين والمثقفين والعلماء وأصحاب القرار في الدول العربية تحديات كبرى، ويفرض عليهم تعاوناً وعملاً جاداً ومتواصلاً يعزز التفاعل بين المسؤولين وصناع القرار وبين ومنتجي وبناة الفكر والمعرفة، بقدر ما يتطلب تفكير نقدي

معمّق لنبش المنظومة الاجتماعية والأنثروبولوجية والنفسية وإزالة العقبات وتفكيك القيود والأطواق التاريخية الفكرية والدينية والفلسفية والغيبية والبحث في كيفية إيجاد الحلول التي تسهم في بناء مجتمع عربي حديث مزدهر ومتقدم.

إن نقد منظومات الفكر ومراجعة خطاباتها وشعاراتها التي كانت من بين أسباب نكبة الأمة وما تواجهه الدول العربية من تحديات خطيرة تهدد وجودها ومستقبلها ابتداءً من غزو العراق العظيم واحتلاله وتدميره وانتهاءً بالحرب الصهيونية الأجرامية على غزة وكل فلسطين، وما سبقها من احتلالات وهيمنة ونفوذ استعماري في الاحواز العربية وأجزاء من الوطن العربي الكبير، ومروراً بما يحصل في سوريا ولبنان واليمن وليبيا ودول في مشرق الوطن العربي ومغربه، يعد خطوة مهمة لا بد منها لتجديد هذه المنظومات على أسس عصرية ومستقبلية بغية بناء مجتمع معرفة ومواطنة عربية.. مجتمع مؤسسات ديناميكية رصينة قادر على إقصاء الأفكار الهدامة والمفاهيم الشاذة والممارسات المنحرفة؛ لا يكتفي بقبول معلومات دون تحليلها واستنباط الإيجابي منها، ولا يقبل الانسجام والتعايش مع تقاليد بالية وطقوس خرافية واعتقادات متخلفة هيمنت لقرون من الزمن على عقل الإنسان في الوطن العربي، كما ويرفض تيارات التخلف والتجهيل والإفقار المادي والمعنوي والمعرفي والأخلاقي التي تسحب الإنسان للعيش في كنف عصور ما قبل النهضة وأفكارها وممارساتها البدائية.

دور المعهد في التأطير الفكري والمفاهيمي لمبدأ المواطنة

لا بد إذن من أن نؤكد في عمل وحدات المعهد الفكرية على كيفية بناء منظومات فكرية حديثة تشكل بمجموعها الفكر العربي الحديث الذي قوامه العلم والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي والقيم الأخلاقية وسلطة العقل وإحكام المنطق، والتفكير الفلسفي الحديث الذي يضمن استدامة إثارة أسئلة الماضي والحاضر والمستقبل... ويبحث في ما وراء الأحداث والكلمات ويلفت الانتباه نحو قضايا ذات بعد أخلاقي ومعرفي تشكل الأساس في بناء المجتمع المدني والمواطنة الحقيقية.

فكر حديث يعتمد التفكير النقدي والتحليل العلمي لظواهر الحاضر وأحداثه وأزماته، والتأمل بعقلانية في الطبيعة والخلق والإنسان والتاريخ والتراث الحضاري والغوص في أعماقه لاستخراج درر المعرفة المفضية لاستشراف المستقبلات بما يسهم في إنقاذ أمة مفككة فاقدة الإرادة والوعي... تحتضر... وتتناهشها الذئاب من كل حدب وصوب..

ولعل مشروع التجديد الفكري الذي بدأناه سوية يمثل الحلم العربي الكبير لتحقيق نهضة الامة وتقدمها وفق أسس المدنية الحديثة وأدواتها وسياقاتها.

أشكركم على حسن الاستماع ... تقبلوا بالغ تحياتي وتقديري ودمتم.

.....